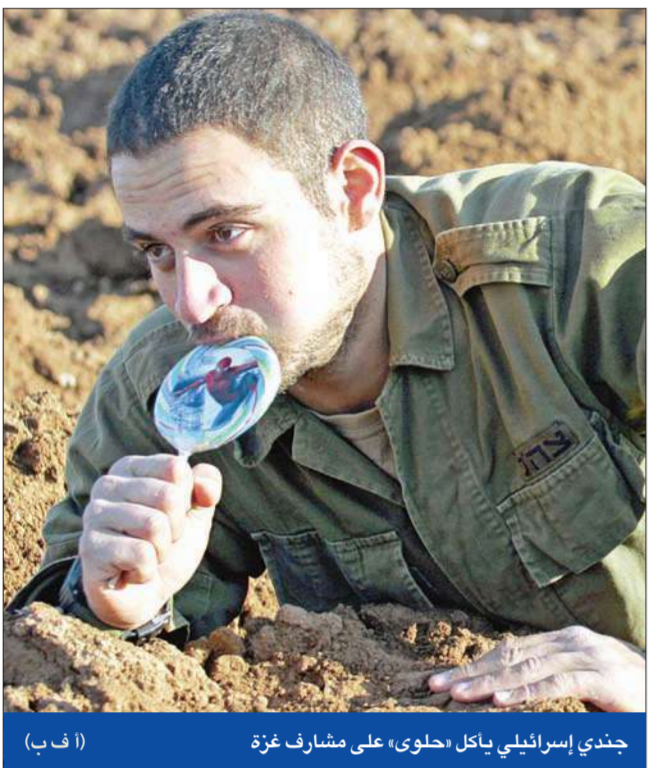


# إسرائيل تؤجل «الهجوم الشامل» على غزة... والشهداء 1000 القمة الطارئة «تنكأ» الجراح... وعبد الله ومبارك يدعوان إلى وقف فوري للنار

● الأردن ينفى أي إطلاق نار من حدوده ● المعلم: يُقتل فرد فتُشكّل محكمة وتُباد غزة ولا تُشكّل لجنة

غزة - سمية درويش، رام الله - أماني سعيد، عمان - سامي محاسنة، القاهرة - الجريدة



جندي إسرائيلي ياكل «حلو»، على مشارف غزة (أ ف ب)



فلسطيني ينقل طفلة أصيبت في قصف إسرائيلي إلى مستشفى في خيم جبالياً (أي بي آيه)

ودعا الزعيمان إلى وقف فوري لإطلاق النار. وفي وقت سابق، أعلنت السعودية، العربية أحمد القطان أنها لا ترى «من المناسب» عقد قمة عربية طارئة في الدوحة. وقال القطان لقناة «العربية» الفضائية: «لا أرى أنه من المناسب عقد قمة ثانية، مضيفاً «ليس من المعقول أن يجتمع القادة العرب قبل أن يجتمع وزراء الخارجية».

## المعلم

من جهته، أكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الإسباني ميغيل أنخيل موراتيوس، أن بلاده ستشارك في القمة العربية العاجلة التي دعت إليها قطر. وانتقد المعلم «بشدة» موقف الدول الأوروبية التي امتنعت عن التصويت في مجلس حقوق الإنسان على قرار تشكيل لجنة تحقيق في غزة، وقال: «يقتل فرد هنا أو هناك فتشكل لجنة وتقام محكمة، وتُباد غزة ولا يتم تشكيل لجنة، هل لأن شعب غزة خاوي المعدة وفارغ القلب؟» وأضاف: «يستخدمون عبارات العدالة للضغط السياسي على شعوبنا، لا نتفوق إلا بعدالته الوطنية، لا توجد عدالة دولية».

واستقبل العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز أمير، الرئيس المصري حسني مبارك لبحث تطورات الأوضاع في غزة وللتشاور حول المبادرة المصرية، لوقوف الحرب،

## الأردن

ونفى مصدر عسكري أردني أمس بشكل قاطع الأنباء التي تحدثت عن تعرض دورية إسرائيلية في إطلاق نار من الأراضي الأردنية، وقال مصدر في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية: «الأصحة لهذه المعلومات ترد عن نية الحركة رفض المبادرة المصرية، كما صرح نائب رئيس المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق بأن «هناك فرصة لقبول المبادرة المصرية» في حال أخذت «الملاحظات الجوهرية» التي أبدتها «حماس» بالاعتبار.

## بان

وفي نيويورك، من المقرر أن انعقد مجلس الأمن الدولي في وقت متأخر من ليل الثلاثاء-الأربعاء لبحث الوضع في غزة قبل بدء الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون اليوم جولة إلى الشرق الأوسط، يستهلها في القاهرة، وتشمل إلى جانب مصر، إسرائيل والأراضي الفلسطينية ولبنان وسورية وتركيا، وأكد بان في مؤتمر صحفي عشية جولته، أنه لن يزور غزة ولن يجري اتصالات مباشرة مع قادة «حماس»، وبدلاً من ذلك فإنه سيجري محادثات مع قادة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

## المبادرة المصرية

وواصلت مصر جهودها للتوصل

## 12 دولة عربية وافقت خطياً على طلب قطر عقد قمة طارئة في الدوحة يوم الجمعة المقبل

عمرو موسى

## أولمرت

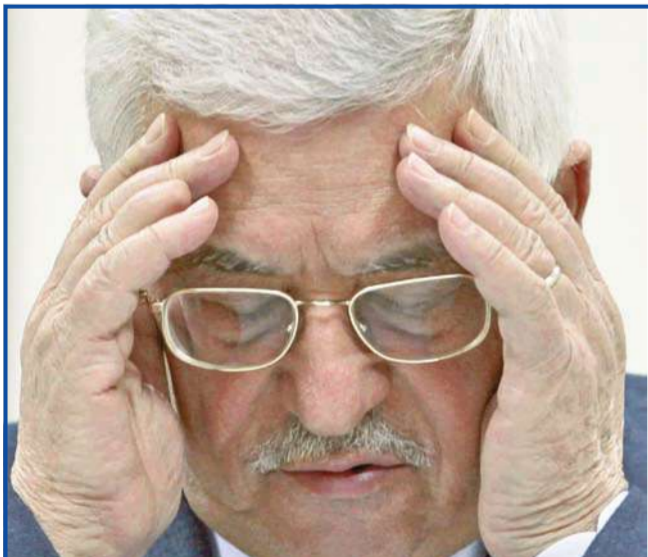
من جهته، لُوح أولمرت بتصعيد العملية العسكرية في غزة في حال رفضت مصر مقترحات لمراقبة إمداد الفصائل الفلسطينية في القطاع بالأسلحة عبر اتفاق عند «محور فيلادلفي»، وقال أولمرت «إذا كانت الوثيقة المصرية غير كافية في ما يتعلق بمنع أعمال التهريب فإن العملية العسكرية لن تتوقف وإنما ستتسع».

## ليبرمان

ودعا زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» المتطرف أفيغدور ليبرمان إلى إعادة غزة: «وقال في تصريح إن «شعب إسرائيل لن يكون بأمان ما دامت «حماس» تحكم غزة وعلينا الاستمرار في الحرب حتى القضاء على حماس»، وأضاف ليبرمان: «الحل موجود إذ يجب العمل كما فعلت الولايات المتحدة مع اليابان في الحرب العالمية الثانية، وبالتالي لا داعي لاحتلال غزة»، وبهذا التشبيه يدعو ليبرمان إلى إلقاء قبلة زرية على قطاع غزة وتدميره بالكامل والتخلص من وصف العالم لإسرائيل بأنها دولة احتلال.

## لا داعي لاحتلال غزة يكفي أن نفعل ما فعله الأميركيون في اليابان في الحرب العالمية الثانية

أفيغدور ليبرمان



عباس خلال اجتماع في رام الله أمس (أ ف ب)

محقة بذلك مكسبا سوريا. لا شك أن إسرائيل بسياساتها «المبهمه»، ومعاركها «الخاوية» تخلق واقعا أكثر تناسبا مع حركة «الممانعين»، وتضيق الخناق على المؤمنين بخيار التسوية السلمية، ف «حزب الله» خرج من حرب 2006 أقوى مما كان عليه قبلها، و«حماس» ستخرج من حرب غزة أقوى مما كانت عليه قبلها، والسلطة الفلسطينية كما الحكومة اللبنانية قبلها ستواجه مزيداً من الضغوطات وحملات التخوين. وإسرائيل عوضاً عن أن تنتج لعباس بسط سلطة الشرعية الفلسطينية في الضفة، وترفع مزيداً من الحواجز الأمنية، وتوقف مشاريعها الاستيطانية، تضيي بسياساتها العنيفة، وتغفل فرص التسوية التي لن تتوافر بعهد كما توافرت بعهد أبو مازن.

# غزة: عباس الخاسر الأكبر

## إيليج القصيفي

وسط بيوت للمطالبة باستقالة حكومة السنيورة، وتشكيل حكومة جديدة يكون للمعارضة فيها ما أسماه نائب حزب الله محمد رعد «الثلاث الضامن». ففي غزة، التي أدى الانقلاب المسلح، الذي قادته «حماس» على السلطة الفلسطينية، إلى تعميق الانقسام الفلسطيني إلى حد القطيعة، لا يبدو المشهد مغايراً، أقله لجهة ضبابية الاهداف الإسرائيلية وطبيعة المعرفة، عما شهده لبنان في حرب يوليو 2006، ف «عصمة» المقاومة مسألة حتمية بالنسبة إلى مؤيديها، لا سيما أن طابعها الديني يجعلها خارج أي مسؤولية أمامهم، كما أن الهزيمة لدى «الممانعين» لا تقاس بحجم الدمار أو عدد الضحايا، إنما بعدم القدرة على ترجمة الانتصار العسكري» نتائج سياسية ملموسة في واقع بلدانهم. من هنا، فيمنأ عن النتائج العسكرية للعملية التي أطلقتها إسرائيل في غزة، ف «حماس» ستخرج وفق معيار نهج «المانعة» منتصرة من المعركة، وأيا كانت البات أو توقيت تنفيذ القرار 1860، أو أي قرار دولي يعقده، فهي لن تعتبر أي قرار يضيق هامش حركتها في غزة هزيمة، وإن شكل مكسب إسرائيل. أضف أنه مهما بلغ عدد الضحايا من المدنيين، وكذلك حجم الدمار في غزة، ففضائل المقاومة لن ترقى في فداحة الخسائر انكساراً لها، فهي وفق رؤيتها تمكنت من الصمود، ومنعت إسرائيل من احتلال القطاع، الأمر الذي جاهرته تل أبيب بعدم نيتها القيام به لخشيته من حرب استنزاف جديدة.

كتب كثيرون عن غزة، أغلب الكلام يدين العدوان الإسرائيلي وبهيميته، وبعضه يتناول إلى جانب إدانة العدوان مسؤولية «حماس» عما آلت إليه التطورات في قطاع غزة بعد انقلاب يونيو 2007. لكن تدخل التناقضات في المشهد الفلسطيني يحيل أي تعليق موضوعي إلى ضرب من ضرب العنيفة المروجة بالتشاؤم.

تضعنا محاولة «حماس» ربط واقعها في غزة، بتجربة «حزب الله» في جنوب لبنان في يوليو 2006، أمام استنابات يصعب تجاهلها خصوصاً أن تبادل الإسطافات بين الحركة والحزب، وارتباطاتهما الإقليمية يدفعنا إلى قراءة الحالة السياسية في لبنان بعد يوليو 2006، ومحاولة حمل معطياتها على الواقع الفلسطيني، ف «حزب الله» الذي خرج، أقله وفقاً لمعطياته، منتصراً من حرب 2006، سخر انتصاره في الداخل اللبناني سلاحاً فعالاً في وجه حركة 14 آذار، والقوى الداعمة لها عربياً ودولياً، لا سيما أن إسرائيل لم تخرج من الحرب بما كانت وضعته من اهداف، وأهمها تحرير الجنديين المأسورين لدى «حزب الله»، وتدمير البنية التحتية للحزب. ولم يحفظ «حزب الله» للحكومة اللبنانية العمل الحثيث الذي قامت به لوقف الحرب، والذي أدى إلى استصدار القرار 1701 الذي أوقف بموجبه الأعمال القتالية، فحزب رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، التي كان جزءاً منها حين إقرار القرار، وساق بحق قيادات 14 آذار، اتهامات العمالة لإسرائيل وأميركا.



دخان ونيران يتصاعدان من موقع قصفته إسرائيلي في رفح جنوب غزة أمس (أ ف ب)